**الحق في الأرض**

**سياسات تشريد،** **وحلول قمعية**

**طارق عبدالعال علي**

**محام بالنقض، وباحث حقوقي**

**المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**

**يُعد الحق في الأرض " ملكاً أو حيازةً " أحد روافد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشمل إلى جوارها الحق في العمل والغذاءوالصحة والمسكن إلخ ، وهذه المجموعة من الحقوق تسعى إلى كفالة الحياة الكريمة لجموع المواطنين ، ويعد الاهتمام بدائرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أمراً لازماً وضرورياً لضمان حياة الأفراد.**

**وعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذه المجموعة من الحقوق ، إلا أن الاهتمام بدائرة الحقوق المدنية والسياسية قد طغى عليها لما لها من رواج أوسع واهتمام أكبر على المستوى الدولي خلال نصف القرن الماضي، ومن ناحية ثانية كان للدور الثقافي مردود عظيم في اتساع دائرة الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية في دول الجنوب بشكل خاص وذلك بعد زيادة عدد البلدان التي تتسم بالحكم الديمقراطي، ولا يخفى في ذلك ما كان لأنصار الليبرالية الاقتصادية من تأثير شديد على عدم تقدم أو نمو مجموعة الحقوق الاقتصادية.**

**وقد شهدت الدولة المصرية خلال فترة ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير توجهاً اقتصاديا نحو سياسة التحرر الاقتصادي بطريقة غير مدروسة ، وغير مراعية لأبعاد واحتياجات المجتمع المصري محاكية في ذلك السير دول الغرب الأوربي، والامريكي، ومستجيبة لمتطلبات تلك الدول، و خاضعة لشروط صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وهو الأمرالذي أدى إلى توسيع الهوة ما بين فئات المجتمع المصري ، وتكديس الثروة في أيدي مجموعة صغيرة من رجال الأعمال المرتبطة أو النافذة إلى نظام الحكم ، وأدى أيضاً إلى اتساع رقعة الفقر وزيادة أعداد ذوى الحاجة، ومن هم تحت خط الفقر. وقد سلكت الحكومة المصرية في الوصول إلى هدفها غير المراعي لمصالح جموع الشعب سبلاً لا تحتكم إلى شرعيات أو قانونيات أو مدونات حقوق الإنسان بصلات، ولكنها تعمدت إلى استعمال طرق القهر السلطوي والحلول الأمنية للسيطرة على متطلبات الشارع الاقتصادية أو الحياتية، مستخدمة في ذلك الردع الشرطي، وسلاح الطوارئ.**

**ولما كانت هذه الورقة معنية بالحق في الأرض ما بين السياسات الحكومية ، متضمنة في ذلك التشريع القانوني كأحد أهم هذه السياسات. فسوف نقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين، يعني الأول بإلقاء نظرة على الممارسات السياسية والتشريعية للحكومة المصرية للحق في الأرض خلال مرحلة ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير.** **والمحور الثاني سوف يبحث عن مدى ما لحق بالمجتمع المصري من تطورات نتجت** **عن ثورته**

**ماقبل ثورة الخامس والعشرين من يناير**

**نستطيع أن نوجز تغييراً في السياسات المصرية منذ رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وتولي الرئيس السادات الحكم، وتحديداً بعد اتفاقية السلام مع الكيان الاسرائيلي، وانتقاله من النظام الاشتراكي إلى الانفتاح الاقتصادي، وقد صاحب ذلك تغيرات نحو الليبرالية، وتغيرات في البنية التشريعية.**

**ثم تولى الرئيس مبارك الحكم ليكمل على نحو غير هادف لمصالح قطاعات الشعب العريضة ما بدأه سلفه من توجه الى سياسات ليبرالية لم يكن ليتحملها المجتمع المصري، وكانت ثمارها مخصصة لفئات محددة من الأفراد المقربين أو النافذين إلى السلطة.**

**فقد بدأ مبارك سياساته التي أطلق عليها السياسات التحررية للسوق وللاقتصاد المصري ملبياً في ذلك الدعوة لما يطلق عليه الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاعتماد على السوق. ثم أتبع ذلك بسلسلة من الإجراءات التشريعية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وكانت أهم هذه الإجراءات:**

**1 – القانون رقم 203 لسنة 1991 وهو القانون الخاص بشركات قطاع الأعمال العام، وبه تحولت الشركات العامة من تحت يد هيئات القطاع العام إلى يد الشركات القابضة، وسُميت " بشركات قطاع الأعمال العام".**

**2 – القانون رقم 95 لسنة 1992 وهو الخاص بسوق رأس المال الذي نشط من سوق المال من خلال التداول.**

**3 – دليل الإجراءت والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وحوافز العاملين والإدارة الذي صدر في فبراير لسنة 1993 من المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام.**

**4 – القانون رقم 96 لسنة 1992 وهو القانون الخاص بتحرير العلاقة الإيجارية مابين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وهو القانون الذي بدأ تطبيقه في سنة 1997 وكانت أهم نتائجه تشريد صغار المزارعين،وتحويلهم من حائزي أراض عن طريق الإيجار إلى مجرد عمالة تبحث عن قوت يومها.**

**5– القانون رقم 4 لسنة 1996 بشأن سريان أحكام القانون المدني على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها.**

**6– القانون رقم 6 لسنة 1997 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 49 لسنة 1977 الخاصة بايجار الأماكن غير السكنية.**

**وهذه القوانين الأخيرة كان لها تأثير بالغ الخطورة على الحق في السكن والأرض، ولم تراع البعد الإجتماعي أو الفقر الاقتصادي، ومدى العوز الذي يعانيه غالبية الشعب المصري. وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالحق في الأرض والسكن كان لتعديلات قوانين إيجارات الأماكن، وتحرير عقود الأرض الزراعية خطورة قاسية على غالبية المصريين،وذلك لتركها العلاقة القائمة ما بين الملاك والمستأجرين في الأماكن السكنية لعلاقة السوق، وتحديد مدة الإيجار بما يجعل الأمر فوق طاقة بسطاء الشعب، ويجعلهم عرضة لنهم واستغلال الملاك، ورغبتهم الجامحة في تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية على حساب حياة الفقراء.**

**وكان لقانون تحرير الأرض الزراعية من العلاقات الإيجارية القديمة أثر بالغ الخطورة على حياة المزارعين، إذ جعلت العلاقة القائمة ما بين المستأجرين والملاك قائمة فقط على إرادة ملاك الأراضي في تحديد مدة الإيجار والقيمة الإيجارية المستحقة وهوما أثقل كاهل المستأجرين وصغار الزراع.**

**وقد صاحب هذا التوجه القانوني اجراءات من جانب الحكومة متخذة من الخصخصة سبيلاً لا تحيد عنه، وهدفاً لعقد التسعينيات من القرن الماضي مسايرة في ذلك التوجه العالمي نحو ما يسمى بالعولمةالاقتصادية، وقد بدأت هذه التسمية في الرواج عالمياً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد النظام الرأسمالي بالساحة الاقتصادية الدولية، وقد اندفعت الحكومة المصرية وراء ذلك الوهم غير مراعية في ذلك وضع المجتمع المصري ومدى تقبله لهذا التوجه الجديد، ومدى استعداده من حيث الملاءمة الاقتصادية لتحمل تبعات هذا النظام الجديد، ولكنها كانت مدفوعة إلى ذلك دفعاً تحت ضغوط لتقبل ذلك التحول الرأسمالي من خلال ممارسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، هذا إضافة إلى الضغوط التي مارستها الدول الغربية الكبرى وأمريكا للدخول في هذا النفق المظلم.**

**ومن هنا بدأت الدولة المصرية في الإنحراف الاقتصادي بمعدلات سريعة وبطرق غير مدروسة علمياً، فبدأت في خصخصة قطاعها العام وتحويل الشركات العامة إلى شركات خاصة، وفتحت أبوابه بإجراءات غاية في السرعة والسهولة نحو تملك القطاع الخاص والأفراد لممتلكات الشعب، وكذلك أصبح الباب مفتوحاً نحو تملك القطاع الخاص والأفراد لمساحات شاسعة من الأراضي، التي كان معظمها كفيلاً بحل مشاكل البطالة لشباب الخريجين.** **وبعيداً عن المواصفات الدولية المتفق عليها لتحقيق معايير السكن الملائم والمتمثلة في ( الحيازة والخصوصية والأمن والتهوية . . وغيرها) وكذلك الحق في تملك الأرض أو وضع اليد عليه لمستحقيها، فهل راعت الدولة المصرية إبان إنطلاقها المنفتح على الخصخصة سعياً وراء سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيا من هذه المعايير ؟ وهل كان الفقراء من الشعب المصري في حسبان الحكومة المصرية بداية من العقد الأخير من القرن الماضي ؟ والذي بداءت فيه مصر في اتباع سياسة الخصخصة ، تلك التي دشنها رئيس الحكومة المصرية في ظل النظام البائد " عصر ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير لسنة 2011 " وذلك في خطابه بمناسبة عيد العمال الموافق 1/5/1991 بقوله : - إن الحكومة سوف تتبنى الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق اقتصاد أكثر حرية..**

**ومنذ ذلك التاريخ بداءت الحكومة المصرية تؤسس وتمنهج لكيفية التخلص من ممتلكات شعبها المتمثلة في شركات القطاع العام والمصانع المملوكة للدولة وكذاالأراضي . ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل بدأت الدولة المصرية منذ الألفية الجديدة في فتح الباب على مصراعيه لرجال الأعمال سواء كانوامصريين أم الأجانب ، والذين كان معظمهم في حقيقة الأمر من رجالات الرئيس المخلوع أو المرتبطين بمصالح به أو بنجليه أو المقربين منهم والمنتمين إلى حزبه الوطني الديمقراطي في بيع مساحات شاسعة من الأراضي سواء كانت معدة للزراعة أو للبناء مقابل أثمان بخسة ، وكأن هذه الممتلكات الشعبية عورة يجب ان تستر. وفي ذات الوقت كانت المؤسسات الحكومية تضيق الخناق على الصغار من أبناء الشعب المصري في تملك مساحات صغيرة سواء كانت بهدف الاستصلاح والزراعة أم بهدف بناء منزل بسيط والتي كان يسمح بها في البدء لشباب الخريجين ، ثم انقلب الوضع إلى بيع مساحات أكبر مئات المرات إلى رجال الأعمال تحت مسميات عديدة.**

**وقد ظل ملف تخصيص أراضي الدولة واحد من أهم الملفات الشائكة منذ عام 1998 حيث دارت حول قرارات التخصيص العديد من شبهات الفساد الادراي والسياسي، فقد شهد هذا العام إصدار قانون المزايدات والمناقصات رقم 89 لسنة 1998 والذي نص صراحة على إخضاع جميع الهيئات العامة لأحكامه، كما شهد نفس العام توقيع عقد تخصيص جزء من أراضى توشكي لصالح رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال**

**فمن الناحية الإدارية كان يتم تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي بإجراءات إدارية معيبة تعصف بقانونية قرارات التخصيص، وكان أبرزها تجاهل قانون المزايدات، وعدم عرض مسودة العقد على مجلس الدولة لإبداء الرأي فيه، ومن الناحية السياسية كانت قرارات التخصيص لا تبتغى الصالح العام، وإنما كانت لحفنة من رجال الأعمال القريبين من دوائر صنع واتخاذ القرار، وقد اتضح فيما بعد ومن خلال الدعاوى القضائية والمستندات التي قدمت فيها أننا لم نكن أمام مجرد انحراف فردى من وزير أو رئيس هيئة، ولكننا أمام منظومة منهجية للفساد تعتدي على أراضى الدولة، وتقتسم المال والسلطة فيما بينها. بداية من القصر الرئاسي، مرورا بالوزراء، انتهاءا برجال الأعمال.**

**و على خلفية هذه الأحداث شهدت السنوات العشر الأخيرة زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات العقارية في سوق الاستثمار المصري، وانحصر النمو الاقتصادي المصري في أمرين هما التجارة القائمة علي الاستيراد، والاستثمارات في قطاع التشييد والبناء، وإنشاء المدن الجديدة ذات الطابع الاستثماري، وفي المقابل انحسر البناء الشعبي أو الاقتصادي في المشروعات التي تقوم بها الدولة.**

**ومع زيادة قرارات التخصيص لصالح لرجال الأعمال التي تتيح لهم وبمبالغ زهيدة تملك مساحات شاسعة من الأراضي إما للاستثمار العقاري الفاخر أو تحت دعاوى الاستثمار الزراعي والتى تبين بعد ذلك أن أغلبها كان لدواعي الاتجار والسمسرة (التسقيع) والبناء العقاري عليها، خصوصاً في طريق مصر إسكندرية الصحراوي.**

**فتعالت اتهامات الفساد التي بدأت تصيب بعض رجال السلطة وكان أبرزهم وزير الإسكان الأسبق المهندس محمد ابراهيم سليمان حيث وجهت له اتهامات عديدة بتخصيص أراض بدون وجه حق لمحاباة عدد من أقاربه و أصدقائه وبعض رجال الاعمال القريبين من دوائر السلطة، وتم التحقيق في هذه الاتهامات أمام جهات إدارية عديدة، ولكن تم حفظ معظمها لعدم كفاية الأدلة، رغم أن مقدمي البلاغات أكدوا على تقديمهم للعديد من الأدلة الكافية إبان حكم مبارك.**

**بالطبع كانت منظومة الفساد محصنة بالسرية والكتمان فقد كانت عقود تلك الأراضى سرا من أسرار الدولة، ولا يجوز نشر هذه العقود أو الاطلاع عليها، حتى قام المهندس حمدي الدسوقي الفخراني بالطعن أمام محكمة القضاء الإدارى على عقد بيع الأرض لشركة طلعت مصطفى بالأمر المباشر، وكانت المفاجأة التي لم تتوقعها الشركة أو الوزارة أو الرئاسة أو رجال الأعمال أن تقرير المفوضين أوصى ببطلان العقد، ثم أصدرت محكمة القضاء الإدارى بعد ذلك حكمها بالبطلان، وبعدها بدأت الشركة في تقديم بلاغات ضد حمدي الفخرانى بأنه يضر بسمعه الشركة وبالاقتصاد المصري. في نفس الوقت الذي قامت فيه بالطعن على الحكم أمام الإدارية العليا، كما قامت وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية بالطعن أيضا على الحكم أمام الإدارية العليا.**

**ثم توالت الطعون على ما قامت به الحكومة المصرية من تصرفات في أملاك الدولة غير مبتغية الصالح العام، وقد قضت المحكمة ببطلان كل هذه العقود في عدد ما يقارب العشرين دعوى.**

**وأكاد أن أجزم أن هذه السياسات إلى جانب أدوات أخرى كانت هي بمثابة المفتاح السحري لقيام الثورة المصرية.**

**مرحلة ما بعد ثورة يناير**

**حينما قامت الثورة الشبابية في الحادي عشر من شهر يناير لسنة ألفين وإحدى عشرة، وتُوجت بنجاحها وتخلى مبارك عن الحكم وتقديم العديد من القيادات السياسية والأمنية للمحاكمات الجنائية، ظن الشعب المصري أن ذلك أو تلك العلامات ما هي إلا مؤشرات على نجاح ثورته وعصفها بالفساد. وأننا بتنا على أبواب مرحلة تاريخية حديثة لحياة الشعب المصري سوف ينعم فيها بثرواته، ويعالج كل ما كان سيئاً من أمور في العهد السابق، وأن كل ثروات البلد سوف تكون لصالح أبناء الشعب، وأننا بصدد عصر ينعم المواطنون فيه بكافة حقوقهم وحرياتهم وبصفة خاصة أن الشعار الأساسي للثورة المصرية قد كان ( عيش – حرية – عدالة اجتماعية )**

**ولما كانت هذه الورقة البسيطة غير معنية بالبحث في آليات نجاح أو تحقيق أهداف الثورة، بقدر عنايتها بمدى التغيرات التي لحقت بالحق في تملك الأرض أوحيازتها سواء كان ذلك على المستوى التشريعي أو القانوني. ومن ثم والتزاماً بما تعنيه مقتضيات هذه الورقة، فسوف نعرض لما تم تغيراً في نهج الحكومة المصرية سواء كانت متمثلة في المجلس العسكري بوصفه كان المسئول عن إدارة شئون البلاد في فترة ما بعد تخلي مبارك عن الحكم، وحتى تولي الرئيس محمد مرسي زمام الأمور. وقد كانت أهم هذه الإجراءات التي اتخذت من الحكومة المصرية وكانت ذات تأثير عظيم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وبالتالي كان لها تأثير على الحق في السكن والأرض:-**

**1 – المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 الصادر عن المجلس العسكري والذي تضمن تعديلاً على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 . وأهم ما كان يعنيه ذلك القانون ويهدف إليه هو إجازة التصالح مع رجال الاعمال عن جرائم بعينها تضر بالاقتصاد القومي للبلاد، وكانت أهم تلك الجرائم التي اجاز ذلك القانون التصالح فيها الاستيلاء على المال العام سواء كان ذلك المال أراضي أو مصانع أوشركات على أن يقوم بسداد القيمة السوقية لما استولى عليه وقت الاستيلاء، وكأن ذلك القانون وضع لمكافئة المجرم على جريمته، ولما كان المجلس العسكري واضع ذلك المرسوم كانت له أهداف من سن ذلك التشريع الذي لا يبتغي الصالح العام وذلك بوصفه قد كان شريكاً في الحكم في مرحلة ما قبل الثورة، وله علاقات مع بعض المتورطين في تلك الجرائم الاقتصادية، ومن خلال قراءة ذلك المرسوم بدقة نجد أن هدفه الرئيسي هو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فيما قبل قيام الثورة، وعدم مصادرة الاموال المستولى عليها من قبل رجال أعمال أو رجال السلطة في ذلك الحين.**

**2 – عدم إقرار قوانين للعدالة الانتقالية : من المتعارف عليه في المجتمعات في العصر الحالي، أنه في أعقاب الثورات لابد من تحقيق للعدالة بشكل يتناسب مع الظروف التي أدت او دفعت الشعوب إلى الثورة على انظمتها الحاكمة، سعيا نحو تغيير أوضاعها سواء كانت هذه الأوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو كلهم معاً. ولما قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر طالب الكثير من المفكرين وأقطاب بعض الحركات السياسية التي شاركت في فاعليات هذه الثورة بتطبيق النموذج القانوني الخاص بالعدالة الانتقالية، وهو ما يعني محاكمة القائمين على جرائم ارتكبت في ظل النظام القديم وفقا لمعايير هذه العدالة، وهي التي تقتضي في مجملها أو تهدف في محصلتها إلى محاسبة الفاسدين عن ثمرات فسادهم في حق الشعب المصري وفقا لنموذج العدالة الانتقالية، وليس وفقا للإجراءات القانونية العادية، وذلك ما يتفق مع التغيرات الاجتماعية المنشودة للشعب أو المستهدفة من قيام الثورة.**

**ولكن ما حدث بعد أن قام الشعب بثورته، أن تولى المجلس العسكري زمام الأمور في البلاد، ولم يكن في مصلحته أن تطبق معايير العدالة الإنتقالية على الأقل على النوع الاقتصادي من الجرائم التي ارتكبها رجال السلطة في عهد الرئيس المخلوع، وإثرائهم الفاحش على حساب فقراء البلد. وأزعم أن السبب الرئيسي في عدم اعتماد معايير العدالة الإنتقالية وتطبيقها من قبل المجلس العسكري يعود لكونهم شركاء في الحكم قبل الثورة، ومن ثم فخشيتهم من أن تنالهم هذه المحاكمات الإنتقالية وتطبق عليهم هو السبب الرئيسي في تمويعهم للأمور وتأجيلهم لكل ما هو في صالح التغيير المنشود، وتطبيقهم لكافة القواعد التي كانت مطبقة قبل الثورة على كافة التداعيات السياسية التي تخص الثورة، وكل ما جاء في هذا الصدد هو مجرد محاكمات قانونية على بعض الجرائم الجنائية وفقا للنموذج القانوني التقليدي، بل أفرغت هذه المحاكمات من مضمون فاعليتها من خلال عدم تقديم الأدلة أو طمس معالم هذه الجرائم أو إعادة توفيق الأوضاع بما يتناسب مع إفساد هذه المحاكمات.**

**وعلى المستوى الاقتصادي فقد استحدث المجلس العسكري المرسوم بقانون سالف الذكر في الفقرة السابقة ، والذي كان الأمل معقوداً في إلغائه على انعقاد أول مجلس تشريعي منتخب بعد الثورة، وقد بح صوت العديد من مؤسسات المجتمع المدني في المطالبة بإلغاء هذا المرسوم أو على الأقل إعادة صياغته بشكل يتناسب وتحقيق أهداف الثورة، إلا أن الأمر لم يتحقق لكون ذلك المجلس لم يدم لفترة طويلة، بمقتضى حكم للمحكمة الدستورية العليا قضى بعدم دستورية القانون المنظم لانتخابات ذلك المجلس.**

**ولكن المُلفت للنظر هو أن أول حكومة في عهد أول رئيس منتحب قد بدأت جدياً في تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون وتفعيلها للتصالحات الاقتصادية مع رموز فساد النظام البائد " وكأن ثورة لم تقم ". حيث طالعتنا الصحف خلال شهر ديسمبر لسنة 2012 ويناير لسنة 2013 عن تقديم طلبات تصالح من قبل العديد من رموز الفساد التي كان من الواجب أن تنالهم يد العدالة الانتقالية بحزمها وسرعتها وترضيتها المطلوبة لهذا الشعب الثائر. ولكن تقديم هذه الطلبات وقبولها وفقا لهذا المرسوم بقانون أمر يلحق بالاقتصاد المصري أفدح الأضرار ، لكون هؤلاء قد استولوا على أموال المصريين وأراضيهم بمساعدة النظام البائد، ثم جاء نظام الرئيس مرسي مستخدما قانون المجلس العسكري ليكافئهم بموجبه عما ارتكبوه من جرائم في حق البلاد وشعوبها ليقبل التصالح معهم؟.**

**3 – الممارسات السياسية في عهد الحكومة الجديدة :**

**من الممكن أن نوجز في ذلك بقول وحيد هو " لا جديد "**

**حيث أن الرئيس مرسي وحكومته لم يقدما أي شئ له معنى متعلق بالحقوق الاقتصادية على المستوى العام، ولم تقم بتغيير أو تعديل السياسات المتعلقة بالأرض والسكن، فمازالت السياسات هي ذاتها الموروثة عن النظام القديم ، ولم تقدم الحكومة أي شئ يُذكر له علاقة بهذه الحقوق اللهم إلا النقيض ن وذلك بتطبيقها قانون التصالحات على المستوى القانوني وإدخاله لحيز النفاذ الفعلي، ثم لعدم تقديم أي بدائل تخص هذه الحقوق على مستوى السياسات.**

**ولن نطيل في الامر بما يفوق قدرات هذه الورقة، ولكنا سوف نضع أمام أعينكم مثالاً حياً لممارسات الدولة في هذا الإطار، على الرغم من وجود العديد من الأمثلة الحية والشهادات التي تستحق الدراسة ومنها على سبيل التذكرة:**

**-أرض المنتزة، بالاسكندرية وهي عبارة عن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي هي بحوزة فلاحين بمجموعة من القرى والعزب الصغيرة،وهذه القطع من الاراضي في الأصل كانت تخضع لهيئة الإصلاح الزراعي، وكان الفلاحون يضعون أيديهم عليها بصفة الإيجار أو التمليك بنظام الإصلاح الزراعي الذي بدأ في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقد بدأت مأساتهم في عهد الرئيس المخلوع إذ فوجئ الفلاحون بجمعيات تدعي أنها قامت بشراء مساحات مختلفة من هذه الأراضي من هيئة الأوقاف المصرية – التي لا علاقة لها قانونا بملكية الأرض – وهذه الجمعيات من أصحاب القوى والنفوذ في السلطة الحاكمة ، إذ بينها جمعية مستشاري محكمة النقض، وجمعية العاملين بخبراء وزارة العدل، وجمعية العاملين بجهاز أمن الدولة " الأمن الوطني حاليا".**

**وتتبنى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الدفاع عن احقية الأهالى في تملك وحيازة أراضيهم، وللعلم فإن هناك ما يقارب المائة قضية متداولة امام المحاكم بالإسكندرية.**

**-أرض الضبعة، حيث مارست حكومة مبارك قمعاً ضد اهالي منطقة الضبعة ، وهي منطقة بالساحل الشمالي لمصر ما بين الاسكندرية ومرسى مطروح، وقامت بمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي المنزرعة فعليا من ملاكها وواضعي اليد عليها تحت مسمى إنشاء محطة طاقة نووية بهذه المساحات، وقامت بقوتها المعهودة بتقليع الأشجار المثمرة وطرد الفلاحين منها. ورغم الثورة لم يزل الأمر كما هو غير أن ما تغير هو أن المزارعين قد عادوا بالفعل الى أراضيهم مرة جديدة في انتظار أن تقوم الحكومة بدعمهم وحل مشكلتهم. ولكن شئ لم يحدث في أرض الواقع بهذا الشأن.**

**-أما المثال الأكثر فجاجة هو موضوع أرض جزيرة القرصاية:**

 **وهي عبارة عن جزيرة تقع في وسط النيل بالقاهرة الكبرى ما بين محافظتي القاهرة والجيزةن وهي تتبع إدارياً محافظة الجيزة، وهي جزيرة صغيرة المساحة إلا أن موقعها الحيوي جداً، والذي يعد موقعاً مثالياً لإقامة علية القوم، أو لإقامة المشروعات الإستثمارية في مجال السياحة، أو العقارات عالية التكاليف، كل هذا جعلها مطمعاً لأهل السلطة ورجال الأعمال منذ عهد الرئيس المخلوع،وللعلم فإن هذه الجزيرة يقطنها حوالي ما يقارب العشرة الآف مواطن تدور حرفتهم الأساسية ما بين الزراعة أو صيد الأسماك من النيل، ويمتاز جميعهم بأنهم من فقراء الشعب المصري.**

**وقد حاول رجال أعمال ما قبل الثورة أن يحتلوا هذه الجزيرة ضمن مجموعة من الجزر الواقعة في نيل القاهرة ويقيموا عليها مشروعاتهم بالتعاون مع نجل المخلوع ومجموعته الاقتصادية. إلا أن هذا الأمر قد باء بالفشل، وذلك للتصدي المجتمعي والحقوقي واسع النطاق الذي صاحب هذه الازمةن وانتهت عند مجموعة من سبل المقاومة المجتمعية والقانونية الحقوقية.**

**ولكن في النصف الثاني من عام 2012 ما بعد الثورة فوجئ أهالي الجزيرة بنزول مجموعات من القوات المسلحة باحتلال قطع من أراضيهم تحت تهديد السلاح العسكري، وبالفعل قاموا بإطلاق النيران مما ادى إلى اصابة بعض الاهالي بنيران القوات المسلحة المصرية، ووفاة 3 أشخاص أو يزيد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تم القبض على مجموعة من الأهالي وتم توجيه اتهامات لهم بمقاومة السلطات والبلطجة، ودخول إلى أراضي تخص القوات المسلحة، وما إلى ذلك من الاتهامات الفضفاضة، وتم إحالتهم إلى المحكمة العسكرية ، والقضية قد تولى الدفاع فيها عدد من مؤسسات المجتمع المدني الحقوقي، إضافة إلى المحامين الخاصين. وحتى كتابة هذه السطور القضية محجوزة للحكم.**

**وعلى مستوى أراضي الجزيرة فقد ادعت القوات المسلحة أن هناك قطعاً من أراضي الجيزرة تتملكها القوات المسلحة منذ عام 2009 .**

**وقد تبنت المبادرة المصرية اقامة دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة طعنا على ذلك، ومازالت الدعوى في حيز التداول.**

**وهذه الأمثلة توضح الصورة الحقيقية لما تغير في سياسات الدولة في تعاملها مع قضايا الحق في الأرض أو السكن أو صغار الفلاحين أو فقراء مصر، بشكل لا يتناسب ليس مع مقومات ومبادئ حقوق الانسان فقط، بل مع الأهداف التي قامت من أجلها ثورة يناير " عيش – حرية – عدالة اجتماعية"**

**ولا يسعني في نهاية هذه الورقة البسيطة أن أتقدم ببعض التوصيات، التي أراها تعبر عن حاجات مجتمعية في هذا المضمار.**

**توصيات**

 **- السعي نحوإحداث تغيير اجتماعي حقيقي تلمسه كل الفئات من أبناء الوطن ، وذلك سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية المفقودة في ظل النظام البائد. ومن أهم ما يقال في ذلك تطبيق الحد الادنى للأجور ، وتقليل الفوارق بين الدخول ، والعمل نحو تطبيق الحد الأقصى للأجور.**

 **- العمل على تطهير البنية التشريعية المصرية من كافة القوانين التي كانت تدعم فلسفة النظام السابق،والتي افسدها ذلك النظام من خلال سيطرته الغير شرعية على المؤسسة التشريعية المصرية، والتي لم تنتج سوى خروقات وفروقات اجتماعية رهيبة بين أبناء الوطن الواحد ودعم كل الحريات المؤسسة لنهضة هذه الامة.**

 **- الاهتمام بالحقوق الاقتصادية للمواطنين والبحث عن حلول اجتماعية لكافة أزمات المجتمع المصري والتي أهمها هو الحق في الحصول على سكن ملائم قد غاب عن معايير السياسة المصرية لفترة طويلة، والعمل على دعم المشروعات السكنية للمواطنين، وتطوير العشوائيات، وعدم هدم الاحياء السكنية ، والابتعاد عن نزع الملكيات من أجل المشروعات التي تدعم سيطرة رجال الأعمال.**

**- مراجعة كافة التشريعات التي تخص علاقة الفلاحين بالأرض، وتنظيم طرق التملك والحيازة،بنصوص تحمي صغار الفلاحين من عبث السلطات وتسلط رجال الأعمال أو أصحاب الأراضي على حيازتهم.**

 **طارق عبدالعال علي**

**محامي بالنقض، وباحث حقوقي**

**المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**